



ثبت التصنيف الائتماني للبلاد عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة

«فيتش»: أوضاع الكويت المالية والخارجية قوية

لهذه الأسباب ثبتت وكالة فيتش تصنيف الكويت السيادي

561 مليار دولار صافي الأصول السيادية الخارجية المدارة من هيئة الاستثمار

«التقاعد المبكر» خفض صافي المعاش 2٪ عن المعاش المستحق في التقاعد العادي

توقعات بانخفاض قيمة صندوق الاحتياطي العام للسنة الخامسة على التوالي



الانباء

إيفوغرافيا: مصطفي صالح

المحلي الإجمالي في عامي 2019 و2020 وهو أعلى من الفوائض المالية المقررة.

المقاييس المالية

وأضافت أن «المقاييس المالية والخارجية للكويت شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط»، موضحة أن زيادة سعر النفط بمقدار 10 دولارات للبرميل عن مستوى خط الأساس من شأنه أن يحسن رصيد المالية العامة بنسبة تتراوح بين 4 و5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وذكرت أن زيادة إنتاج النفط بنحو 100 ألف برميل يوميا ستحقق فائض في رصيد المالية العامة بنحو 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعن حساسية التصنيف، قالت «فيتش» أن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجابيا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي هي التحسن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط وتعزيز مؤشرات الحوكمة وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية. وأضافت أن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي تتمثل في تآكل مئانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي قد يحقق نمواً بـ 2.5٪ خلال 2019 و2020
- القطاع المصرفي سيكون في وضع جيد لتقديم المزيد من التسهيلات الائتمانية
- التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص قد تسجل نمواً بـ 5٪ خلال العامين الحالي والمقبل

المصدرة للنفط (أوبك) والتأخير في تطوير المصافي النفطية في إطار تنفيذ مشروع العقود البيئي التنظيف». وتوقعت «فيتش» ارتفاع النمو في القطاع النفطي إلى نحو 1.9٪ عام 2020 تزامنا مع اكتمال مشروع القود البيئي وإضافة 615 ألف برميل يوميا من مصفاة الزور. كما توقعت أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نموًا بنحو 2.5٪ خلال العامين 2019 و2020 مدفوعا بارتفاع الإنفاق الحكومي على الرواتب والاستثمار. وأشارت إلى أن المشروع المقترح للموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 يتضمن بنود إضافية للاتفاق الرأسمالي تبلغ نحو 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بعد زيادة مماثلة في الإنفاق الرأسمالي الفعلي بين العامين الماليين 2017/2018 و2018/2019.

التسهيلات الائتمانية وتوقعت أن تشهد التسهيلات المتقاعد مبكرا بنحو 2٪ عن المعاش المستحق في التقاعد العادي. وأوضحت أن التقديرات الرسمية تشير إلى أن تأثير التقاعد المبكر على الموازنة العامة يتراوح بين 20 و40 مليون دينار (بين 66 و132 مليون دولار) سنويا ما يمثل أقل من نسبة 0.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبيّنت أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعاني عجزا اقتصاريا متزايدا إلا أنه من غير الواضح حجمه الحالي أو كيفية تأثره بنظام التقاعد المبكر، مقدرة إياه بأكثر من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013. وقالت إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت شهد نمواً بنحو 1.3٪ العام الماضي، متوقعة أن يشهد ارتفاعا مماثلا خلال العام الحالي مدفوعا بنمو القطاعات غير النفطية. وذكرت أن النمو في القطاع النفطي شهد «تقييدا» نتيجة تخفيض الكويت إنتاجها النفطي بما يتماشى مع اتفاق منظمة الأقطار

على مستويات الإنفاق الجارية لعقود مقلية لكنه يتطلب موافقة مجلس الأمة. وأفادت أن «عدم السحب من صندوق الاحتياطي العام مرهون ببقاء واستمرار أسعار خام برنت فوق 80 دولارا للبرميل».

بهاء الإصلاح

ورأت أن «الحكومة تحقق تقدما بطيئا في برنامجها الإصلاحي الذي يستهدف خلق التوازن في المالية العامة وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين. مشيرة إلى أن الحكومة تركز جهودها على التدابير التنظيمية والإدارية التي لا تتطلب موافقة مجلس الأمة». وقالت إن الضغوط الديموغرافية والشعبية التي تواجه الحكومة أخرجها من خلال أقرار مجلس الأمة لقانون يسمح للمواطنين الكويتيين بالتقاعد المبكر قبل خمس سنوات من سن التقاعد الرسمي سيرتّب عليها انخفاض صافي معاش الموازنة العامة فوائض مالية معتدلة تماشيا مع تقديراتها لسعر خام برنت عند نحو 65 و62.5 دولارا للبرميل في العامين 2019 و2020 على الترتيب. وأشارت إلى انتهاء صلاحية قانون الدين العام وبالتالي أصبحت الحكومة غير قادرة على الاقتراض وإعادة تمويل الاستحقاقات الحالية والتي تعين الوفاء بها في الوقت الراهن من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام. وذكرت أنه نتيجة لذلك انخفض رصيد الدين الحكومي إلى 7.4 مليارات دينار ويمثل حوالي 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2018/2019 مقارنة مع 8.6 مليارات دينار في السنة المالية السابقة. وأشارت إلى أن السندات الخارجية التي أصدرتها البلاد تستحق في عامي 2022 و2027، مؤكدة أن قانون الدين العام لا يزال يمثل أولوية تشريعية للحكومة ومن المفترض تمريره في الوقت المناسب للتمكين من إصدار ديون خلال السنة المالية 2019/2020. وذكرت أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيسمح للكويت في المحافظة

فوائض مالية

وقالت أنها تتوقع أيضا أن تسجل الموازنة العامة فوائض مالية معتدلة تماشيا مع تقديراتها لسعر خام برنت عند نحو 65 و62.5 دولارا للبرميل في العامين 2019 و2020 على الترتيب. وأشارت إلى انتهاء صلاحية قانون الدين العام وبالتالي أصبحت الحكومة غير قادرة على الاقتراض وإعادة تمويل الاستحقاقات الحالية والتي تعين الوفاء بها في الوقت الراهن من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام. وذكرت أنه نتيجة لذلك انخفض رصيد الدين الحكومي إلى 7.4 مليارات دينار ويمثل حوالي 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2018/2019 مقارنة مع 8.6 مليارات دينار في السنة المالية السابقة. وأشارت إلى أن السندات الخارجية التي أصدرتها البلاد تستحق في عامي 2022 و2027، مؤكدة أن قانون الدين العام لا يزال يمثل أولوية تشريعية للحكومة ومن المفترض تمريره في الوقت المناسب للتمكين من إصدار ديون خلال السنة المالية 2019/2020. وذكرت أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيسمح للكويت في المحافظة

تعاود 8.2٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى «المركزي الكويتي»

الكويت الثانية خليجياً باحتياطياتها من الذهب عند 79 طناً

السعودية تصدر احتياطات الذهب بـ 323,1 طناً



8,7٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف البحرين المركزي، فيما خرجت عمان خارج القائمة الصادرة عن مجلس الذهب العالمي. وبذلك يبلغ إجمالي احتياطيات الذهب لدى الدول الخليجية الخمس التي جاءت ضمن القائمة نحو 454,9 طناً، وهو ما يعادل نحو 1,3٪ من إجمالي احتياطي الذهب لدى البنوك المركزية بالعالم والبالغة 33,871 ألف طن.

الولايات المتحدة بالصدارة

وعالميا، تصدرت الولايات المتحدة القائمة باحتياطيات بلغت 8,133 آلاف طن، وألمانيا ثانيا باحتياطيات 3,369 آلاف طن، وصندوق النقد ثالثا باحتياطيات 2,814 ألف طن، وبرزت روسيا برفع احتياطها من الذهب خلال مارس بأكثر قليلا من 30 طناً ليصل إجماليه قرابة 19٪ من احتياطها النقدي الذي حددت له مستهدفا سابقا فوق 500 مليار دولار. ووفقا لبيانات مجلس الذهب العالمي فإن احتياطي الذهب الروسي بلغ 2150,5 طناً في مارس لتحتل به المرتبة السادسة عالميا بعد أميركا، ألمانيا، صندوق النقد، إيطاليا، وفرنسا التي جاءت خامسا.

مصطفى صالح

كشفت تقرير حديث صادر عن مجلس الذهب العالمي، حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن الكويت حافظت على مستوى احتياطياتها من الذهب عند 79 طناً، وهو ما يعادل 8,2٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، لتحتل بذلك الكويت المركز 39 عالميا والثاني خليجياً ضمن قائمة أعلى الدول لاحتياطيات الذهب بنهاية مارس الماضي. وضمن القائمة، تصدرت السعودية قائمة الدول الخليجية باحتياطيات ذهب بلغت 323,1 طن ذهب بما يعادل 2,7٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودية، فيما حلت بالمرتبة الـ 17 عالميا. وجاءت قطر بالمرتبة الثالثة خليجياً والـ 51 عالميا باحتياطيات بلغت 40,6 طناً، بما يعادل 5,6٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي، وتلتها الإمارات بالمرتبة الرابعة خليجياً والـ 76 عالميا باحتياطيات بلغت 7,5 أطنان، بما يعادل 0,3٪ من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف الإمارات المركزي. وأخيرا، حلت البحرين في المرتبة الخامسة خليجياً والـ 85 عالميا باحتياطيات بلغت 4,7 أطنان، بما يعادل

إيفوغرافيا: مصطفي صالح